PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**31-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Head of the Pharmacists' Syndicate, Dr Mohie Ebeid: MoH responsible for drug market disarray**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

أحدث القرار الأخير لرئيس مجلس الوزراء والذى حرك أسعار الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيها» بنسبة ٢٠٪ زيادة عن السعر بحد أقصى ٦ جنيهات للدواء بلبلة الدواء، حيث إن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة قامت بإبلاغ شركات الأدوية والموزعين بتسعيرة جبرية جديدة للأدوية فى «اليوم التالى للقرار» ، فحدث تخبط كبير فى الأسعار بسبب الخطأ فى فهم القرار وحساب الزيادة فى السعر «الشريط أم علبة الدواء».

وفى حوار مع د.محيى عبيد نقيب الصيادلة الذى كان أول من نادى بتحريك الأسعار لتوفير الدواء «رخيص الثمن» لكل مريض.. فسر الكثير فى إجاباته الخمس التالية.

د.محيى عبيد نقيب الصيادلة:

«الصحة» المسئولة عن ارتباك سوق الدواء

● ..... ؟

شن د.محيى عبيد نقيب الصيادلة هجوماً حاداً على الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة، مؤكداً أنها السبب فيما حدث من بلبلة داخل السوق المصرى للأدوية.. وقال أنه لا يوجد ما يسمى تلاعب بأسعار الأدوية، وأن ما حدث هو خطأ فادح من الإدارة المركزية التى قامت بمجرد صدور قرار تحريك الأسعار بالإعلان عن الأسعار الجديدة، وأخطرت الموزعين وشركات الأدوية، وقال إن الصيدليات والموزعين قاموا بتنفيذ القرارات بالأسعار التى وصلتهم من الإدارة المركزية التى أخطأت فى حساب الزيادة فى الأسعار بعد أن قامت باحتساب الزيادة على الأشرطة داخل العلبة، وليس على علبة الدواء.

● ..... ؟

ان ما حدث من خطأ داخل الإدارة المركزية تسبب فى أن الوزارة تراجعت فى قرار تحريك الأسعار، وقيام نقابة الصيادلة بالمطالبة بتقليل سعر الدواء، فقررت الوزارة ألا يزيد سعر علبة الدواء أكثر من ٦ جنيهات وهى نسبة ٢٠٪ من سعر الدواء الذى يقل عن ٣٠ جنيها..وعن دور نقابة الصيادلة فى مشكلة نقص الأدوية وزيادة الأسعار، قال النقيب: إن النقابة هى الجهة الوحيدة فى مصر «بحكم القانون» المسئولة عن توفير العلاج الآمن والفعال بسعر مناسب هى نقابة الصيادلة، مشيراً إلى أن القانون لم يعط كيانا بالدولة، ولا حتى وزارة الصحة حق التحدث باسم الدواء المصرى وسعره الرخيص إلا لنقابة الصيادلة.

● ..... ؟

دورنا القانونى والمجتمعى نحو المريض المصرى فرض علينا المناداة بتحريك أسعار الأدوية، وأن وزارة الصحة استجابت لطلبات النقابة وقامت بزيادة سعر بعض الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيها» وذلك حتى يتم توفير هذه الأدوية بعد أن كانت «ناقصة» بسوق الدواء المصرى لأن شركات الأدوية تأثرت بالتغيير فى سعر الدواء الذى أدى إلى ارتفاع أسعار المادة الخام التى تستخدم فى تصنيع الأدوية ويتم استيرادها بالعملة الصعبة.

● ..... ؟

من لا يستطيع أن يدير الإدارة المركزية للشئون الصيدلية التى أخطأت كثيراً وتضاربت قراراتها، وساعدت فى تربيح شركات الأدوية والموزعين فى الأزمة المفتعلة بعد قرار تحريك الأسعار فعليه أن يترك مكانه، مؤكداً أن الإدارة المركزية فسرت خطأ قرار رئيس مجلس الوزراء، وساهمت فى ارتباك السوق الدوائى فى مصر، وأن شركات الأدوية والموزعين لم يتلاعبوا بالأسعار ولكن فقط نفذوا التسعيرة «الجبرية» التى وزعتها الإدارة المركزية عليهم بمجرد صدور القرار الوزارى.. ووجه نقيب الصيادلة رسالة اطمئنان للمريض المصرى بأن صيادلة مصر الشرفاء لا يبيعون ضمائرهم، وأن الصيدلى لا يتقاضى أجراً على بيع الدواء بالسعر الجبري، ولا يضغط على المريض المصرى بل يؤدى عمله بمهنية.

صيادلة مصر شرفاء لا يبيعون ضمائرهم

● ..... ؟

على الرغم من أن صيادلة مصر يعانون من مشاكل كثيرة إلا أن موضوع تحريك سعر الدواء بما لا يضر بمصلحة المريض كان من أولويات عمل النقابة خاصة بعد أن نقصت الأدوية رخيصة الثمن «أقل من ٣٠ جنيهاً» بالسوق وبدأت معاناة المصريين، فبدأنا فى وضع تصور لتحريك الأسعار وعرضناه على وزارة الصحة التى استجابت، إلا أن الإدارة المركزية للشئون الصيدلية أخطأت فأحدثت بلبلة بالسوق.

وسوف نبحث مع الإدارة المركزية للشئون الصيدلية، التسعيرة الجبرية بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء وسيتم خلال الجلسات ضبط التسعيرة وإصلاح ما حدث من خطأ وأن ذلك سيكون خلال أيام قليلة.

وأشار إلى أن النقابة تعمل على الانتهاء من مشروع قانون إنشاء هيئة الدواء المصرية لعرضها على مجلس النواب فى دورته الحالية، والتى يرى النقيب أن المشروع له أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية، وأنه يؤثر بالإيجاب على المريض المصرى والدواء الآمن الفعال الذى يقدم له.